المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

ملحق اليوم

11
إنييستا يتمنى فوز ميسي أو تشافي بالكرة الذهبية

13
"العلّاكة" السوداء.. مستعمرة سرطان متنقلة!

19
الأنامل العراقية الناعمة والبحث عن دُرَر البحار الالكترونية

العدد (2346) السنة التاسعة - الاربعاء (28) كانون الاول 2011

http://www.almadapaper.net Email: info@almada-group.com

اجتماع القادة: أربعة محاور لتجاوز الأزمة

طالباني يتفق على قمة السليمانية.. ومقرب من النجيفي: المالكي قتل الشراكة

□ **بغداد/ إياس حسام الساموك**

اتفق رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في اجتماع عقد أمس في السليمانية على أربعة محاور رئيسة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة وبخاصة قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

واصدر القضاء الاثنين الماضي مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بعد اتهامه بالضلوع في تنفيذ هجمات مسلحة ضد أفراد امن ومسؤولين، وينفي الهاشمي الاتهامات ويقول إنها ملفقة.

ويواجه الهاشمي تهمة قيادة فرق إعدام تستند إلى اعترافات تلفزيونية لرجال يقولون إنهم من حراسه الشخصيين كما يواجه صالح المطلك نائب رئيس الوزراء انتقادات من المالكي الذي طلب من مجلس النواب عزله من منصبه.

وقررت الهيئة القضائية الخماسية المكلفة بالتحقيق في التهم الموجهة للهاشمي إعادة التحقيق الذي اجري من قبل "قاض منفرد".

طالباني التقى النجيفي في السليمانية لإيجاد مخرج للأزمة الراهنة، واتفق الجانبان على أربعة محاور رئيسة أبرزها حل قضية الهاشمي "عبر الإجراءات القضائية التي يتيحها القانون والتي تضمن الوصول إلى الحقائق بشكل سليم".

ويطالب الهاشمي بنقل التحقيق في ما يتعلق بالاهتمامات الموجهة إليه إلى إقليم كردستان ضمانا لـ"نزاهة" القضاء. لكن السلطات القضائية في بغداد ترفض ذلك وتقول إنه يتعين محاكمته أمام القاضي الذي اصدر مذكرة التوقيف.

وقال بيان رئاسي تلقت (المدى) نسخة منه إن المحور الثاني تضمن "الاتفاق على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية بغية معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول الدائمة الكفيلة بإبعاد العملية السياسية عن سلسلة الأزمات التي تعترضها وتشكيل لجنة تحضيرية لتهيئة هذا المؤتمر".

وجاء في البيان أن طالباني يتولى استكمال اتصالاته مع الأطراف كافة من اجل استحصال الموافقة النهائية لعقد هذا المؤتمر.

ودعا رئيسا الجمهورية والبرلمان إلى إيقاف الحملات الإعلامية والإجراءات التي من شأنها أن تعقد الأوضاع وتنقية الأجواء السياسية لخلق جو ملائم وأرضية مناسبة لإنجاح المساعي المبذولة لعقد المؤتمر.

تأتي تحركات النجيفي ضمن لجنة خماسية من القائمة العراقية تتكون من رئيس البرلمان والنواب سلمان الجميلي وعلاء مكي ووزير المالية رافع العيساوي فضلا عن وزير العلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي.

المتحدث باسم رئيس مجلس النواب، أكرم العبيدي اعتبر في تصريح خص به (المدى) أمس "إن الوضع السياسي يشهد انقساما كبيرا وان العودة إلى ما قبل الأزمة باتت صعبة في ظل الوضع الراهن".

وتابع العبيدي "أن تحركات النجيفي جاءت بعد عدد من التطورات لاسيما بعد أن نقض رئيس الوزراء الوعود التي تم إبرامها حين تشكلت حكومة الشراكة الوطنية، بعد تلويحه بحكومة الأغلبية السياسية، بالإضافة إلى رفض حكومة بغداد الأقاليم المنصوص عليها دستوريا، فضلا عن إثارة الاتهامات ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي".

ودعا المتحدث باسم النجيفي "الكتل السياسية جميعها إلى اتخاذ موقف من حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة لأن الأمر لا يقتصر على العراقية دون البقية باعتبارها شريكة في الحكومة".

عفتان ينكل بالعراقية ويحضر مجلس الوزراء

□ **بغداد/ المدى**

أكد المستشار القانوني لرئيس الوزراء فاضل محمد جواد حضور احد وزراء القائمة العراقية إلى جلسة مجلس الوزراء فيما طلب اثنان آخران الموافقة على منحهما إجازة من قبل رئاسة الوزراء.

وقال جواد في تصريح لوكالة الفرات نيوز "احد وزراء القائمة العراقية قد حضر إلى جلسة مجلس الوزراء وهو وزير الكهرباء كريم عفتان فيما طلب كل من وزير الزراعة عز الدين دولة ووزير الصناعة والمعادن احمد الكربولي الموافقة على منحهما إجازة من قبل رئاسة الوزراء".

وأكدت القائمة العراقية أمس عدم حضور وزرائها إلى جلسة مجلس الوزراء لأن جميع وزراء ونواب العراقية قد اقسموا على تعليق حضورهم لحين الجلوس إلى طاولة حوار وطنية مشتركة.

واضاف المستشار الحكومي أن "وزير الزراعة قدم إجازة مرضيّة لسوء حالته الصحية، فيما قدم وزير الصناعة الموافقة على منحه إجازة لأسباب شخصية".

وكانت القائمة العراقية قد عقدت اجتماعا في منزل نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وقررت تعليق حضور نوابها إلى جلسات المجلس، بسبب ما وصفته "سياسة التهميش التي تتبعها الحكومة".

وكانت القائمة العراقية قد اتخذت قرارا في اجتماعها الأخير تعليق حضور وزرائها إلى جلسات مجلس الوزراء.

استمرار احتفالات المسيحيين مع اقتراب رأس السنة.. عدسة / أدهم يوسف

نحو تقويم شامل للعملية السياسية -٧-

برنامج فكّ الاشتباك، بـ"توضيح المستور"، لا تدوير الأزمة..!

الافتتاحية

فخري كريم

يبدو من المواسم السياسية المشحونة بالأزمات، والتي تعيد إنتاج نفسها في المراحل الانعطافية كما حدث عشية انسحاب القوات الأميركية، أن الفرقاء المتشاركين في العملية السياسية يلتقون فيما بينهم على مبدأ "التقيّة" رغم اختلافهم المذهبي الذي يحبذ لأحدهم الأخذ به، وينكره على الآخر، ويختلفون على كل ما عداه من مبادئ العمل المشترك، بل وربما يتربص احدهما بأخطاء الآخر لعل ذلك يصيبه في مقتل.

ومن هذا، استمرار الخلاف وتعقد بعض جوانبه، وتعمّق الشكوك بين أطرافه، وتربص البعض بالبعض الآخر، وان كان في إطار التحالف ذاته. والسبب يعود أساساً إلى تجنّب طرح القضايا العقدية بوضوح، وتسليط الضوء على ما هو جوهريٌ فيها، وهو ما يعمقّ الشكوك لدى المتحاورين، ويوحي لكل طرف بان في الأمر "رائحةً فاسدة" ربما آتية من وراء الحدود، ولكل منهما "حدوده الظنيّة المبيَّتة". ولهذا بات من الملحّ "الوطنيّ" أن تتخذ المبادرة الرئاسية الجديدة الداعية إلى اللقاء والحوار بهدف حل الأزمة جذرياً بعداً آخر يتميز عن سابقاتها بالصراحة والشفافية والوضوح الكامل. كما يتطلب الحوار الجديد عدم الانتهاء منه بما يُشبه "الصلح العشائري" بتبادل القُبَل وشدّ الأحضان، والتي باتت مثار سخرية المواطنين وتندرهم، بل بوضع النقاط على الحروف وتشديدها، كلما تطلب الوضوح ذلك، ووضع الفرقاء أمام مسؤولياتهم الوطنية، وإلزام الجميع بوثيقة برنامجية لا تقبل التأويل وليست "حمّالة أوجه"، على أن يطرح ذلك على البرلمان للمصادقة عليه ومراقبة تطبيقه، وحمايته من مصير "وثيقة الإصلاح" التي كان طريقها "سلة المهملات" في ولاية المالكي "رقم١".

■ المقال كاملا ص٣

قريبا
في المكتبات
نرجس

ضابط رفيع متهم بالقتل والاغتصاب

□ **بغداد/ المدى**

ذكر مصدر أمني أن القوات الأمنية شنّت حملة تفتيش ومداهمة للبحث عن آمر لواء الرد السريع السابق في الكوت عزيز الإمارة بعد صدور مذكرة اعتقال بحقه.

ونقل عن مصادر أمنية أن "قوة من الجيش العراقي شنّت حملة تفتيش بحثاً عن آمر لواء الرد السريع السابق في الكوت عزيز الإمارة بعد صدور مذكرة اعتقال بحقه بخصوص تهم بارتكابه جرائم قتل واغتصاب وفساد مالي وإداري".

وأضاف أن "القوة الأمنية فتشت عددا من المنازل التي يحتمل تواجد الإمارة فيها ولكنها لم تتمكن من العثور عليه"، مشيرا إلى أن "الحملة ما تزال مستمرة".

إلى ذلك تبنّى تنظيم ما يسمى بدولة العراق الإسلامية التابع للقاعدة، الثلاثاء، التفجيرات التي شهدتها العاصمة بغداد يوم الخميس الماضي، والتي ذهب ضحيتها نحو ٢٦٠ شخصا بين قتيل وجريح، وتوعّد بتنفيذ المزيد من الهجمات خلال الفترة المقبلة.

وقال بيان حمل توقيع "دولة العراق الإسلامية" ونشر على مواقع الكترونية إسلامية، إن مجاميع تنتمي إلى التنظيم قامت وبصورة متزامنة بضرب أهداف وصفها البيان بـ"المنتخبة"، تمّ استطلاعها وتشخيصها بدقّة، مبينا أن "العمليات توزّعت بين استهداف لمقارّ أمنيّة ودوريات عسكرية وتجمّعات للجيش وكبار القادة الأمنيين.

وحسب البيان فأن "التنظيم سيقوم في الفترة المقبلة بالمزيد من العمليات التي وصفها البيان بالنوعية ضد أهداف كي التي استهدفت في السابق".

الكشف عن مستهدفي البرلمان في ساعات

□ **بغداد/ المدى**

كشفت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، عن أن الساعات المقبلة ستشهد الإعلان عن الأشخاص المسؤولين عن التفجير الأخير الذي استهدف مجلس النواب، مشيرة إلى ضلوع ضباط أمنيين كبار في التمهيد لعملية التفجير.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية عمار طعمة في تصريحات صحفية أمس إن "الساعات المقبلة ستشهد الكشف عن المتورطين بعملية تفجير مجلس النواب الأخيرة، فقد وردت إلى لجنتنا معلومات مهمة حول الشخصيات الضالعة بهذا التفجير".

وكانت لجنة الأمن والدفاع النيابية قد أعلنت، في وقت سابق، أن اللجنة المكلفة بالتحقيق في ملابسات تفجير مجلس النواب الشهر الماضي ستكشف عن الجهة التي أدخلت السيارة الملغمة إلى المنطقة الخضراء ووقفت وراء تفجيرها، وبينت أن نتائج التحقيق ستكون مفاجئة ولن يتوقعها الجميع.

وأشار طعمة إلى "ضلوع ضباط أمنيين كبار في التمهيد لعملية التفجير التي استهدفت مجلس النواب".

وشهد عصر الـ ٢٨ من الشهر الماضي انفجار سيارة ملغمة يقودها انتحاري خارج باحة مجلس النواب العراقي بعد فشله في اجتياز الحاجز الأمني مما أدى إلى مقتل سائقها وأصيب عدد من الأشخاص بجروح بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد طيب.

ورفض طعمة الإدلاء بأي تصريح حول ارتباط هؤلاء الضباط بجهة سياسية معينة قائلاً إن "الأيام القريبة المقبلة ستكشف عن جميع الحقائق المتعلقة بهذه الجريمة الإرهابية وارتباطات هؤلاء الضباط".

يشار إلى أن عملية الدخول إلى المنطقة الخضراء التي تضم مبنى مجلس النواب تخضع لسلسلة معقدة من عمليات التفتيش الالكتروني واليدوي من بينها التعرض لأجهزة الكشف عن المتفجرات وعجلات خاصة للمسح الإشعاعي بإمكانها الكشف عن وجود أية مواد أو متفجرات، كما تستخدم أيضا الكلاب البوليسية في عمليات التفتيش.

مقتدى الصدر: العصائب قتلة ولا دين لهم

الموسوي ينفي تحريك دعوى قضائية ضد زعيم التيار

□ **بغداد/ المدى**

وصف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الثلاثاء، عصائب أهل الحق بأنهم مجموعة قتلة ولا دين لهم، مؤكدا أن هؤلاء "عشاق الكراسي ومن تبعهم فهو منهم".

وقال الصدر ردا على سؤال من أنصاره بشأن انضمام عصائب أهل الحق إلى العملية السياسية، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "عصائب أهل الحق مجموعة قتلة لا دين لهم ولا ورع"، مبينا "أنهم عشاق الكراسي".

وأضاف الصدر أن "كل من يتبعهم فهو منهم"، مشيرا إلى أن "أموالهم بدد، ووجودهم عدد سيزول، وهذا ما سيظهر خلال أيام الانتخابات".

الصدر

الموسوي

وتابع الصدر "تعساً لمن شقّ الصف واضعف الوحدة"، في إشارة منه إلى العصائب.

وكان أمين عام عصائب أهل الحق قيس الخزعلي قد وصف، أمس الأول العملية السياسية بأنها "عرجاء"، وفي حين جددت عزمها الانخراط فيها خلال المرحلة المقبلة بهدف تعديلها، أكدت أن اشتراكها في الحكومة سيمثل جانب المعارضة.

وأعلنت عصائب أهل الحق، في ٢٣ كانون الأول الحالي، أنها ستطوي العملية العسكرية في حال تأكدت أن القوات الأميركية انسحبت بالكامل، مؤكدة أن مهامها ستكون الانخراط بالعملية السياسية.

إلى ذلك، نفت الحكومة أمس تفعيل أي دعوى قضائية بحق زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، معتبرة أن ما صرح به أحد أعضاء ائتلاف دولة القانون لوسائل الإعلام أمر عار عن الصحة.

وقال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي علي الموسوي لوكالة كردستان للأنباء إن "رئيس الحكومة نوري المالكي لم يحرك دعوى قضائية ضد زعيم التيار الصدري في محافظة النجف".

وأشار الموسوي إلى أن "عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي ليس مستشارا لرئيس الحكومة ولا يمكن أن يصرح بموقف مماثل وتصريحاته شخصية وعارية عن الصحة".

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي قد صرح لوسائل إعلام عن أن دعوى قضائية رفعت من قبل أشخاص في محافظة النجف بشأن قضية مقتل رجل الدين عبد المجيد الخوئي وأن محاكم النجف هي من تتولى هذا الموضوع، وان الحكومة جهة تنفيذية من مهامها تنفيذ ما يصدر إليها من أوامر القبض على المتهمين من قبل القضاء.

وخلص الموسوي إلى القول إن "رئيس الحكومة يعمل حاليا على احتواء الأزمة السياسية وعدم تفاقمها".

الحكومة تقرّ قانون الإرهاب

□ **بغداد/ المدى**

في وقت صوتت الحكومة أمس على مشروع قانون مكافحة الإرهاب، أكدت اللجنة القانونية في البرلمان عدم الحاجة إلى القانون في الظرف الحالي.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صدر عن مكتبه، أمس، وحصلت (المدى) على نسخة منه، إن "مجلس الوزراء وافق خلال جلسته السادسة والخمسين التي عقدت بخصوص مشروع قانون مكافحة الإرهاب، المُدقق من قبل مجلس شورى الدولة وإحالته إلى مجلس النواب استنادا إلى أحكام المادتين ٦١/البند أولاً و ٨٠/البند ثانياً من الدستور.

من جانبه قال نائب رئيس اللجنة القانونية أمير الكناني في تصريح خص به (المدى) أمس، "نحن في اللجنة بالضد من قانون مكافحة الإرهاب بل نمضي نحو التخفيف من حدة العقوبات على اعتبار أن قانون مكافحة الإرهاب كان قد صدر في ظروف استثنائية، وبالتالي تكون الحاجة ضرورية للعودة إلى قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩".

وتابع الكناني "ليس من المنطقي أن تعتمد عقوبة الإعدام الواردة في قانون مكافحة الإرهاب في كل جريمة مهما كانت درجة بساطتها لأن المصلحة في تخفيف العقوبة ليس تشديدها".

كما ذكر بيان الحكومة: أن المجلس قرر في جلسته اليوم (أمس) تخصيص مبلغ خمسة مليارات دينار لتغطية المصاريف الإضافية (النقل والخدمات) بمناسبة الزيارة الأربعينية إلى محافظة كربلاء.

◆ التحالف الوطني ينعى لقاءاته مع العراقية 2

◆ كُور الطابوق مستوطنات لنشر الأمراض 6

◆ عندما يفرغ السينمائي الأهوار من مواطنيها 17